

يسكنونها الآن، فليشتر كل منهم قطعة أرض في أرض إسرائيل ببعض من مالهم، حيث تُعطى هذه الأراضي لمن يستغلها على أساس اتفاقية بشأن العائد (أو الربح) مع الشاري». ويرى ليو بنسكر- مؤسس جماعة أحباء صهيون- أن حل المسألة اليهودية يتلخص في تأسيس شركة مساهمة لشراء قطعة أرض تتسع لعدة ملايين من اليهود يسكنون فيها مع مرور الزمن. وهذا التصور التجاري لكل أراضي آسيا وإفريقيا لم يكن أمراً غريباً على العقل الغربي الاستعماري في القرن التاسع عشر، الذي كان يرى العالم بأسره حيزاً للاستغلال وأرضاً تُوظف بطريقة مربحة (من خلال شركات ذات براءة في معظم الأحيان).

والسلعة التي تقدمها الدولة الصهيونية هي وظيفتها ونفعها. وكانت أهم وظائف الدولة الصهيونية على الإطلاق وأكثرها نفعاً، حتى عهد قريب، هو الوظيفة القتالية (لا التجارية أو المالية). فعائد الدولة الوظيفية الأساسي عائد استراتيجي، والسلعة أو الخدمة الأساسية الشاملة التي تنتجها هي القتال: القتال مقابل المال، أي أنها وظيفة «مملوكة» بالدرجة الأولى.

وقد تنبّه أصدقاء الصهيونية وأعداؤها على السواء إلى طبيعة هذه العلاقة وطبيعة هذه الوظيفة منذ البداية، فتم الدفاع عن المشروع الصهيوني والترويج له من هذا المنظر، كما تم الهجوم عليه وشجبه من ذات المنطلق. فعلى سبيل المثال، صرح ماكس نوردو- صديق هرتزل، وأحد مؤسسي المنظمة الصهيونية- في خطاب له في لندن (في ١٦ من يونيو سنة ١٩٢٠) بأنه يرى أن الدولة الصهيونية ستكون بلداً تحت وصاية بريطانيا العظمى، وأن اليهود سيقفون حراساً على طول الطريق الذي تحفّ به المخاطر ويمتد عبر الشرقين الأدنى والأوسط حتى حدود الهند. وكان حايم وايزمان- أول رئيس للدولة الصهيونية- كثير الإلحاح على تأكيد أهمية الجيب الاستيطاني الصهيوني الاستراتيجية (لا الاقتصادية)، فهذا الجيب سيشكل، حسب رأيه، «بلجيكا آسيوية»، أي خط دفاع أول لإنجلترا ولا سيما فيما يتعلق بقناة السويس. وفي خطاب كتبه إسرائيل زانجويل- الروائي الإنجليزي والمفكر الصهيوني